كيانات الذكاء الاصطناعي في فكر القانون الجنائي

Artificial intelligence entities in criminal law thought

بوزنون سعيدة[1]

مخبر بحث العلوم القانونية والتطبيقية

جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 01

sbouze@yahoo.fr

تاريخ الوصول 2024/02/23 القبول 2024/04/06 النشر على الخط 2024/06/15

Received 23/02/2024 Accepted 06/04/2024 Published online 15/06/2024

ملخص:

إن موضوع الذكاء الاصطناعي في فكر القانون الجنائي من المواضيع الحديثة الجديرة بالدراسة كونه يتعلق بالتحديات التي يواجهها القانون في مواجهة جرائم الذكاء الاصطناعي ومدى ملاءمة النصوص الجنائية المتعلقة بالتجريم والعقاب التقليدية لأعمال هذه الكيانات التي تضاهي في ذكاءها الذكاء البشري، لا سيما في ظل الثورة التكنولوجيا الحديثة وظهور أنظمة وروباتات ذكية لها القدرة على الاستشعار والإحساس والتصرف ذاتيا في ضوء الخوارزميات الضخمة المخزنة عليه مع القدرة على التطوير الذاتي باستمرار.

إن الاعتراف بالمسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي يلزمه إعادة النظر في منظومة التجريم والعقاب بما يتلاءم مع خصوصية الأفعال التي يرتكبها، لهذا خلصت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي لم يعد ضربا من ضروب الخيال بل هو واقع قد ينتج عن استعماله جملة من المخاطر، أيضا قد يكون فيها كيان الذكاء الاصطناعي مجرما جديدا يصلح أن يكون محلا للمسؤولية الجنائية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء- الاصطناعي- مجرم جديد-المسؤولية-العقاب.

Abstract:

The topic of artificial intelligence in the thought of criminal law is one of the modern topics worthy of study, as it is related to the challenges that the law faces in confronting artificial intelligence crimes and the suitability of criminal texts related to traditional criminalization and punishment for the actions of these entities whose intelligence is comparable to human intelligence, especially in light of the modern technology revolution and the emergence of Intelligent systems and robots have the ability to sense, sense, and act independently in light of the huge algorithms stored on them, with the ability to constantly develop themselves.

Recognizing the criminal for artificial intelligence requires reconsidering the system of criminalization and t in a way that is compatible with the specificity of the actions it commits. Therefore, the study concluded that artificial intelligence is no longer a form of fantasy, but rather a reality whose use may result in a number of risks. There may also be an entity in it. Artificial intelligence is a who can be subject to criminal liability.

Keywords: artificial- Intelligence- responsibility- new criminal-punishment.

[1] المؤلف المراسل: **بوزنون سعيدة** البريد الالكتروني: **sbouze@yahoo.fr**

1- مقدمة

إن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في عصرنا الحالي والاعتماد عليه بشكل كبير في تسير الحياة والأعمال أصبح واقعا تفرضه التكنولوجيا الحديثة، فلم يعد دربا من دروب الرفاهية أو الخيال في ظل توجهات الدول الداعمة للمضي قدما في إنتاج وتطوير الذكاء الاصطناعي، مما أثار العديد من الصعوبات لا سيما ما يتعلق منها بتنظيم وتحديد المسؤولية الجنائية الناشئة عن هذا الاستخدام والمتعلقة بأفعالها التي تعد أفعالا ضارة أو التي تشكل جرائم، سواء كانت نتيجة قدراتها التي تصل خطورتها إلى بناء خبرة ذاتية تمكنها من اتخاذ قرارات منفردة في المواقف التي تواجهها مثل الإنسان الطبيعي، أو التي ترتكبها نتيجة الاستخدام المتعمد أو الخاطئ من قبل الإنسان.

وتبرز أهمية الموضوع من خلال الدور الكبير الذي احتله الروبوت والذكاء الاصطناعي في حياتنا اليومية من جهة بالمقابل الإشكالات الكبيرة التي صارت تطرحها أعمال الذكاء الاصطناعي وإمكانية قيام المسؤولية المدنية والجنائية بشأنه في ظل سكوت التشريعات المقارنة كلها أو أغلبها عن مناقشة هذه المواضيع، كل ذلك وأكثر خلق ندرة في المراجع التي ربطت عمل ومبتكرات الذكاء الاصطناعي مع المسؤولية الجنائية الناشئة عنها خاصة لتبقى كل الدراسات المتاحة مجرد دراسات استشرافية لما يجب أن يكون، لهذا تعالت الأصوات مؤخرا على الساحة القانونية بحتمية التصدي القانوني لأعمال الذكاء الاصطناعي.

وتهدف الدراسة إلى تحديد المسؤولية الجنائية لكيانات الذكاء الاصطناعي من خلال الإجابة على إشكالية أساسية هي مدى إمكانية تحمل كيانات الذكاء الاصطناعي مسؤولية الجرائم التي تتسبب فيها شخصيا؟.

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسة وغيرها من التساؤلات الفرعية اخترنا تقسيم الدراسة إلى قسمين يتضمن القسم الأول الحديث عن ماهية الذكاء الاصطناعي من خلال تعريفه وما يترتب على استخدامه من إيجابيات وسلبيات، ثم في القسم الثاني بيان إشكالات إسناد المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي تتسبب فيها والتصورات الفقهية الحديثة للمسؤولية الجنائية عن استخدامها ومدى إمكانية منحها الشخصية القانونية التي تؤهلها لتكون محلا للمسؤولية الجنائية، ثم اقتراح بعض العقوبات التي يمكن تطبيقها على كيانات الذكاء الاصطناعي أو على الجرائم محتملة الوقوع في الواقع العملي والعالم الافتراضي الثابتة في شأن المصنع أو المبرمج أو المستخدم، أو كانت ثابتة في شأن تقنيات الذكاء الاصطناعي ذاتها.

أما عن مناهج الدراسة فتفرضها طبيعة الموضوع محل الدراسة بالنظر إلى كونه حيوي وجديد لهذا اخترنا المنهج الوصفي من خلال الوقوف على وصف دقيق لمضمون الذكاء الاصطناعي وكياناته كتقنية وكآلة وتطبيق وهل يصلح أن يكون محلا في العلوم القانونية، ثم المنهج التحليلي من خلال رصد الآراء الفقهية حول إسناد الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي باعتبار الدراسة استشرافية كما سبق الذكر تتوخى القياس والاستقصاء في النصوص القانونية للإجابة على إشكالات واقعية فرضتها تكنولوجيا الجيل الخامس.

تقسيم الدراسة:

المبحث الأول: مفهوم كيانات الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: تعريف كيانات الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: ايجابيات وسلبيات الذكاء الاصطناعي

المبحث الثاني: المسؤولية الجنائية لأعمال الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: المسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي بين التأييد والرفض

المطلب الثاني: الجزاءات المقررة لأنظمة الذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي.

يعتبر الذكاء الاصطناعي علم يهتم بصناعة آلات تقوم بتصرفات يعتبرها الإنسان تصرفات ذكية، والذكاء الاصطناعي هو وسيلة للتحكم في الحاسوب أو الروبوت بواسطة برنامج يفكر بنفس الطريقة التي يفكر بها الإنسان الخبير، وهو ما يعني أن علم الذكاء الاصطناعي هو أحد علوم الحاسب الآلي الحديثة التي تبحث عن أساليب متطورة لبرمجته للقيام بأعمال واستنتاجات تشابه الأساليب التي تنسب لذكاء الإنسان، وللوقوف على تعريف دقيق لكيانات الذكاء الاصطناعي يمكن أن نعرج على التعريفات المختلفة التي أوردها الفقه حديثا للذكاء الاصطناعي وأهميته ثم الحديث عن مزاياه وعيوبه.

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي.

بالرغم من تزايد الاهتمام بالذكاء الاصطناعي كمجال بحثي خصب حيوي وجديد، إلا أن الوصول إلى تعريف جامع لم يتحقق إلى حد الآن كون أغلبية التعريفات إما تركز على التقنية والغرض من وجود الذكاء الاصطناعي كتطبيق أو كآلة في حين يختار البعض تعريفه بالنظر إلى خصائصه التي تقترب من الذكاء البشري.

يعرف الذكاء الاصطناعي على انه:" دراسة وتصميم أنظمة ذكية تستوعب بيئتها وتتخذ إجراءات تزيد من فرص نجاحها " في حين يعرفها العالم الأمريكي جون مكارثي على أن مصطلح الذكاء الاصطناعي: "هو علم هندسة إنشاء آلات ذكية، وبصور خاصة برامج الكمبيوتر".[1]

كما أن هناك من عرفه على أنه علم الحاسوب المرتبط بعلوم أخرى كعلم النفس والمعرفة والمهتم بجعل الحواسيب تؤدي المهام بكفاءة عالية تحاكي كفاءات البشر والسعي لجعلها تفكر بذكاء.[2]

يشير مصطلح الذكاء الاصطناعي AI أيضا إلى أي ذكاء شبيه بذكاء الإنسان بواسطة الحاسوب أو الروبوت أو أي جهاز آخر، وتعريف الذكاء الاصطناعي الشائع يشير إلى قدرة الآلات على محاكاة القدرات العقلية البشرية والتعلم من أمثلة وتجارب والتعرف على الأشياء وتعلم اللغات والاستجابة لها واتخاذ قرارات وحل المشكلات والجمع بين هذه القدرات وغيرها لأداء وظائف قد يؤديها الإنسان.

ويذهب جانب من الفقه إلى تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه فرع من فروع علم الكمبيوتر يمكن من خلاله إنشاء آلة ذكية يمكنها التصرف كانسان والتفكير مثل البشر والقدرة على اتخاذ القرارات" فهو بحسبهم أحد التقنيات المزدهرة لعلوم الكمبيوتر وهو جاهز

[1] – عبد الله أحمد مطر الفلاسي، المسؤولية الجنائية الناتجة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية، مجلة الدراسات القانونية، ، المجلد 9 العدد 8 ، 2021ص 2844

[2] –عبد الله أحمد مطر الفلاسي، نفس المرجع، ص 2845.

لإحداث ثورة جديدة في العالم من خلال صنع آلات ذكية مثل السيارات ذاتية القيادة ولعب الشطرنج واثبات النظريات وتشغيل الموسيقى والرسم وإجراء العمليات الجراحية وغيرها".[1]

بينما يرى البعض أن الذكاء الاصطناعي هو سلوك وخاصيات معينة تتسم بها البرامج الحاسوبية تجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها، ومن أهم هذه الخاصيات القدرة على التعلم والاستنتاج ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة، وينتمي الذكاء الاصطناعي إلى الجيل الحديث من أجيال الحاسب الآلي ويهدف إلى محاكاة عمليات الذكاء التي تتم داخل العقل البشري.[2]

وتتفق جميع التعاريف السابقة على أن الذكاء الاصطناعي عبارة عن تقنيات قادرة على التعلم وصنع القرار لذلك هي آلات ذكية، أو هي قدرة الكمبيوتر الرقمي أو الروبوت على أداء المهام التي يقوم بها البشر مثل القدرة على التفكير أو اكتشاف المعنى أو التشخيص الطبي ومحركات البحث على الكمبيوتر والتعرف على الصوت أو الكتابة اليدوية والتفاعل مع البيئة المحيطة به بشكل ذاتي.

وتتضمن تطبيقات الذكاء الصناعي العديد من المجالات مثل التعلم الآلي، ومعالجة اللغة الطبيعية، والتعرف على الصوت والصورة، والذكاء الروبوتي، والذكاء الاصطناعي المالي، وغيرها الكثير، وتتطلب هذه التطبيقات استخدام تقنيات الحوسبة العالية والبيانات الضخمة لتمكين الأنظمة الذكية من التفاعل مع بيئتها بشكل فعال ومرن.

لا يمكن مقارنة الذكاء الصناعي بالإنسان بشكل عام، فكل منهما يتمتع بمزايا وعيوب مختلفة. لكن يمكن للذكاء الصناعي القيام بمهام محددة بشكل أسرع وأكثر دقة من الإنسان، كما يمكنه تحليل كميات هائلة من البيانات والمعلومات بشكل أفضل وأكثر فعالية.

من ناحية أخرى يتميّز الإنسان بالقدرة على التعلم العميق والتأقلم مع الأوضاع المختلفة بشكل أفضل من الذكاء الصناعي. يمكن للإنسان التفكير بصورة أكثر إبداعية وإيجاد حلول جديدة ومختلفة للمشاكل.

وبشكل عام يعتمد الأمر على نوع المهمة أو النشاط المطلوب، ولكن في العديد من الحالات يمكن تحقيق أفضل النتائج عندما يعمل الإنسان والذكاء الصناعي سويا لتحقيق الأهداف المشتركة.

المطلب الثاني: مزايا وعيوب الذكاء الاصطناعي.

مع التزايد الكثير لأنظمة الذكاء الاصطناعي وانتشارها الواسع عبر العالم وتزايد تطبيقاتها وتنوع أشكالها بين الهواتف الذكية وأجهزة الحاسوب الشخصية والروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي وغيرها واهتمام المجتمع الدولي بها وبتنظيمها والتشجيع على تطويرها[3]، كثر الحديث ايضا عن تقييم لأعمال وكيانات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على حياتنا اليومية وكيفية استغلالها بما لا يتعارض و مصالح الأفراد والمجتمع.

[1] – خالد ممدوح إبراهيم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2022، ص 22.

[2] – بتشيم بوجمعة، الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الحديثة على ضوء أحدث أحكام التشريع والقضاء المقارن إلى غاية سنة 2022، دار الفا للوثائق، الجزائر 2022، ص 38.

[3] - الذكاء الاصطناعي، مركز البحوث والمعلومات، غرفة ابها- السعودية: رؤية ، 2030، ص 7.

ومن اجل تقييم عادل لمنظومة الذكاء الاصطناعي اخترنا بيان مميزاتها التي تجعلها من أعظم الانجازات التي حققها الإنسان من جهة والبحث في السلبيات التي تشكل في الغالب مخاطر استعمال التقنية، على النحو التالي:

الفرع الأول: مزايا الذكاء الاصطناعي.

يتميز الذكاء الاصطناعي بجملة من المميزات والايجابيات التي تضاهي بها الإنسان (الذكاء البشري) وانجازاته الكثيرة على مر الزمن، نذكر أهمها:

1-**التقليل من فرص الخطأ البشري**: من فوائد الذكاء الاصطناعي أنه يمكن أن يحد من الأخطاء البشرية ويزيد من دقة النتائج بشكل كبير لأنه قادر على اتخاذ القرارات في كل خطوة بيسر من خلال جمع البيانات وتحليلها مستخدما مجموعة معينة من الخوارزميات، وذلك لأن الذكاء الاصطناعي عكس الإنسان لأنه ليس له عاطفة أو مشاعر ويعتمد في اختباراته على البيانات والأنماط التي تم برمجته بها.[1]

2- تقليل المخاطر: من خلال السّماح لروبوتات الذكاء الاصطناعي بالقيام بالمهام الخطرة نيابة عنهم، يمكن للبشر التغلب على العديد من المخاطر التي قد تعترضهم وخصوصا في الصناعات الخطرة، نذكر منها بما تعلق باستكشاف أعماق المحيطات أو أكثر المناطق الجليدية برودة أو التعدين للبحث عن الفحم والنفط أو التواجد في أماكن الكوارث الطبيعية، أو حتى الذهاب إلى الفضاء، فإن الآلات ذات الأجسام المعدنية مقاومة بطبيعتها يمكنها البقاء لفترات طويلة في هذه الأجواء.[2]

3. يعمل على مدار الساعة بدون توقف: هنالك العديد من الدراسات التي تظهر أن إنتاجية الإنسان في اليوم محدودة فهو حيث يحتاج إلى فترات راحة لتحقيق التوازن بين حياتهم العملية وحاجاته الشخصية.

أما الذكاء الاصطناعي فيمكنه العمل دون انقطاع، فالآلات تفكر بشكل أسرع بكثير من البشر وتؤدي مهاما متعددة في وقت واحد بنتائج دقيقة كما يمكنها أيضا التعامل مع المهام المتكررة المملة بسهولة بناء على الخوارزميات التي يتم برمجتها عليها.

مثال على ذلك هو روبوتات الدردشة لدعم العملاء عبر الإنترنت والتي يمكنها تقديم مساعدة فورية للعملاء في أي وقت وفي أي مكان باستخدام الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغة الطبيعية.

4- الابتكارات الجديدة: يدعم الذكاء الاصطناعي العديد من الاختراعات في كل مجال تقريبا مما سيساعد البشر على حل غالبية المشكلات المعقدة، ففي القطاع الطبي سمحت التطورات الحديثة في التقنيات القائمة على الذكاء الاصطناعي للأطباء باكتشاف سرطان الثدي لدى المرأة في مرحلة مبكرة، وأيضا السيارات ذاتية القيادة وغيرها كثير.

5- القدرة على اتخاذ قرارات خالية من العواطف: يخلو حين الذكاء الاصطناعي من العواطف ويعمل بشكلٍ عملي وعقلاني للغاية في اتخاذ القرارات، مما يضمن اتخاذ قرارات أكثر دقة ولعل أحسن مثال على ذلك أنظمة التوظيف المدعومة بالذكاء الاصطناعي والتي تقوم بفحص المترشحين للوظائف على أساس المهارات والمؤهّلات دون النظر إلى الأصل أو العرق أو اللون.

[1] – خالد ممدوح ابراهيم، المرجع السابق، ص 43-44.

[2] –محمود محمد يوسف، جرائم الذكاء الاصطناعي(المجرمون الجدد)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2022، ص 44.

6- أداء المهام المتكررة ودونما توقف: يمكن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع دون التأثير على الكفاءة ومعدلات النجاح ودون فترات للراحة ماعدا فترات الصيانة الدورية وهذا ما يجعله متاحا طوال العام على عكس البشر.[1]

ومن الأمثلة على ذلك استخدام الروبوتات في خطوط التجميع، والتي يمكنها التعامل مع المهام المتكررة مثل اللحام والطلاء والتعبئة والتغليف بدقة وسرعة عالية، مما يقلل التكاليف ويحسن الكفاءة.

7- **تطبيقات المحمول:** وهي من أهم إيجابيات الذكاء الاصطناعي اليوم، تعتمد حياتنا اليومية بشكل كامل على الأجهزة المحمولة والإنترنت، حيث نستخدم مجموعة متنوعة من التطبيقات، ومن خلال استخدام التقنيّات المتنوعة القائمة على الذكاء الاصطناعي يمكننا توقع الطقس اليوم في الأيام المقبلة أو التنبؤ بالكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل، وباستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي يمكن الوصول أيضا إلى أي مكان في العالم دونما مشقة وعناء.

وفي هذا الشأن أيضا يمكن أن نسجل الدور الكبير للذكاء الاصطناعي في توفير السلامة المرورية والتقليل من نسبة الوفيات عن طريق استخدام كيانات الذكاء الاصطناعي التي تعمل على تحليل وتسجيل التفاصيل الدقيقة وتجميعها لتقديم توصيات السلامة للسائق ومساعدة شركات السيارات على ابتكار مركبات أكثر أمانا.[2]

ونتيجة لهذه المميزات وغيرها دخلت الدول سباق العصر في الاستعانة ببرامج الذكاء الاصطناعي كونه قادرا على القيام بوظائف متعددة في حياتنا، فمثلا سيكون قادرا على معرفة الثغرات الموجودة بالأجهزة الذكية واكتشافها وإصلاحها ورصد أي محاولة قرصنة أو شن هجمات الكترونية والتنبه لها والتعامل الفوري معها، وسيكون قادرا على إدارة شؤون المنزل كافة وسيستطيع قيادة السيارة، وأيضا التعرف على الحالة المزاجية والتفاعل معها وترشيح أي المنتجات في الأسواق مناسبة وغيرها.

الفرع الثاني: عيوب الذكاء الاصطناعي.

في ظل التقدم السريع للذكاء الاصطناعي، يبرز أيضا جانب مهم يتعلق بالتحديات وسلبيات الذكاء الاصطناعي التي قد تنشأ مع استخدام هذه التكنولوجيا المتطورة، حيث صرح **ايلون ماسك** وهو مالك شركة تويتر ومؤسس منظمة الذكاء الاصطناعي المفتوح على انه سيكون الذكاء الاصطناعي أخطر بكثير من الأسلحة النووية.

كما حذر هذا الأخير من تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على الأطفال على المدى الطويل لهذا لا شك أن عدم التعامل بحرص مع الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى خطر كبير على مستقبل الحضارة.

يمكن ذكر عدة مساوئ للذكاء الصناعي منها:

1- **التكلفة العالية في اقتناء كيانات الذكاء الاصطناعي:** بالرغم من الاستخدام الواسع لكيانات للذكاء الاصطناعي إلا أن الاستفادة من هذه التقنية في بعض الحالات مكلف جدا لأنه يستلزم توفير مبالغ مالية عالية لشراء و تشغيل إدارة هذه التكنولوجيا، لهذا نجد التفاوت الكبير بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة في التحكم بهذه التقنية واستعمالاتها والاستفادة من خدماتها.[1]

---

[1] – أم كلثوم جماعي، واقع استخدام الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالتمكين الإداري من وجهة نظر موظفي شركة الاتصال اوريدو الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 14/ العدد 1 (2023)، ص 47

[2] – باسم محمد فاضل مدبولي، النظام القانوني للروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2023، ص 44-45.

2- **عدم الاستجابة للمتغيرات والظروف**: أو ما يطلق عليه أيضا صعوبة البرمجة فالذكاء الصناعي يعتمد أثناء تصنيعه على البرمجة فيتم جمعها وتدريبه عليها فهو جملة من الأنظمة والخوارزميات تحدد قدرة الآلة على التغيير والتعديل والتعامل مع المغيرات، وقد يحتوي هذا النوع من البيانات على أخطاء بشرية وعواطف، مما يؤثر على دقة النتائج التي يعطيها الذكاء الصناعي.

3- **عدم القدرة على فهم المشاعر البشرية**: يتميز الإنسان بقدرته على فهم العواطف والمشاعر وتفسيرها بشكل دقيق، وهذا الجانب يفتقده الذكاء الصناعي في الوقت الحالي كونه مجموعة من القطع الذكية المعدنية غالبا لا يمكنها الشعور بأية عاطفة.[2]

4- **الذكاء الاصطناعي لا يمتلك قوة العقل البشري لذلك**: يعتمد الذكاء الصناعي على الحواسيب والتقنية، وبالتالي فإن أي خطأ في هذه التقنية قد يؤدي إلى خلل في نتائج الذكاء الصناعي.[3]

ولعل من أهم التطبيقات في هذا الشأن تطبيق WATSON التطبيق الطبي الذي يمكنه الكشف الأورام بسرعة وفاعلية وتقديم توصيات للعلاج تماما كالأطباء الاختصاصيين، وبالرغم من فاعليته إلا انه لا يخلو من المخاطر لأنه يستند في كل الأحوال على البيانات المخزنة مما يعرض قراره في بعض الأحيان لان يكون خاطئا وهو ما سيؤثر على قرار الطبيب في التشخيص، لهذا اصدر البرلمان الأوروبي في قراره الصادر سنة 2019 المتضمن ضرورة منع المستخدم من الاستسلام بشكل كامل للتشخيص والعلاج المقترح من أنظمة الذكاء الاصطناعي.[4]

5- **إلحاق الضرر بالعمال والموظفين**: يمكن أن يؤدي استخدام الذكاء الصناعي إلى تغييرات جدرية في مجال التشغيل، حيث يمكن أن تحل الروبوتات والحواسيب محل بعض الأعمال التي كان يقوم بها الإنسان في الماضي لازدياد الثقة في التقنية والآلات، والاستغناء عن البشر مما سيؤدي إلى زيادة البطالة وما يتتبعه من ضرر اقتصادي واجتماعي لهؤلاء.

6- **الذكاء الاصطناعي مجرم جديد**: ويتجلى ذلك بوضوح في إمكانية ارتكاب كيانات الذكاء الاصطناعي لبعض السلوكات التي يعتبرها القانون الجنائي جرائم ويوقع عليها عقوبات، ونحن تعتبر أن هذه المسألة من اكبر التحديات التي تعترض القانون الجنائي في محاولة لإيجاد تنظيم قانوني واضح لها يحترم مبدأ الشرعية الجنائية من جهة ومن جهة أخرى يضمن تحقيق مبادئ العدالة الجنائية في عدم إفلات المجرمين من العقاب.

ولعل من أهم صور الجرائم التي رصدها الفقه في هذا المجال والتي هي نتيجة حتمية للتسارع التكنولوجي والعلمي الذي نعيشه ما يلي:

جرائم السيارات ذاتية القيادة: وهي أحد أبرز أشكال الذكاء الاصطناعي وأكثرها انتشارا بحيث يرى الخبراء أنه خلال فترة وجيزة سيتم استخدامها على نطاق واسع مما يستدعي استحداث تنظيم قانوني واضح لمواجهة ما يمكن أن ينجم عنها من جرائم.

---

[1] 6 محمود محمد سويف، جرائم الذكاء الاصطناعي(المجرمون الجدد)، المرجع السابق، ص 48.

[2] – باسم محمد فاضل مدبولي، المرجع السابق، ص 47.

[3] – باسم محمد فاضل مدبولي، المرجع نفسه، ص 48.

[4]– ترتيل الدرويش، المسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي، مجلة الدراسات القانونية، ، المجلد 9 العدد 8 ، 2021.

ولعل من أهم الحوادث الحقيقية التي تسببت فيها السيارات ذاتية القيادة ما وقع عام 2018 عندما أطلقت شركة UBER سيارة بدون سائق في ولاية أريزونا اصطدمت السيارة بسيدة في الطريق مما أودى بحياتها، بالرغم من أن السيارة كانت مجهزة بتقنيات الذكاء الصناعي.

- **جرائم الطائرة بدون طيار أو الدرونز** وهي الطائرات التي تقوم بعدة أعمال لوحدها أو ما يتم تسييره من خلال غرفة تحكم البشر، وتعتبر الدرونز من أنظمة التسليح المستقلة التي يتم استعمالها من طرف الجيوش النظامية لمهام عسكرية أو استطلاعية، لكن الخطر يكمن في أن هذه الطائرات وفي ظل الاستخدامات التجارية والأسعار الزهيدة وصغر الحجم مما يسهل القيام بالعمليات الإرهابية.

- **جرائم الإنسان الآلي (الروبوت)**:لم تعد الروبوتات تدخل من مواضيع الخيال العلمي بل أصبحت واقعا وسوقا عالمية واعدة تستثمر فيها مليارات الدولارات وبخاصة الدول المتقدمة وأصبح مستوى تطور الروبوتات وصناعتها معيارا لقياس الدول المتقدمة طبقا لمعيار من يملك العلم يملك القوة بدل المعيار السائد قديما من يملك المال يملك القوة.

وبالرغم من ذلك صاحب هذا التطور مجموعة من التحديات مضمونها ضمان بعض الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والصناعية في عمل هذه الروبوتات، فظهرت الروبوتات العسكرية والترفيهية والتعليمية والقانونية وروبوتات العناية بالبشرة، وقد أثار ظهورها العديد من الإشكالات العملية المتعلقة بكونها وسيلة لارتكاب بعض الجرائم أو محلا لارتكاب بعض الجرائم.

ونذكر في هذا الشأن حادثة سحق روبوت لأحد العمال داخل احد المصانع حتى الموت، وهو ما أثار جدلا واسعا حول خطورة الإنسان الآلي رغم أن إدارة المصنع أكدت أن الأمر مجرد حادث عرضي، وأيضا استخدام الدرونز في تحميل المواد المتفجرة والتجسس و التعقب ومراقبة الأهداف والاغتيالات.

لهذا يقترح العلماء و الباحثين في هذا الشأن إلى ضرورة وجود مدونة أخلاقية يبرمج عليها الرويوت يعرف من خلالها الأعراف والأفعال وما يتفق منها مع القانون والعرف وأيضا ما يعد جريمة أو ينافي الأخلاق والأعراف وذلك لرفع ثقافة الروبوت وثقة التعامل معه.[1]

المبحث الثاني: المسؤولية الجزائية لكيانات الذكاء الاصطناعي.

من المتوقع أن تطرح مسالة تطور الذكاء الاصطناعي ومدى إقرار المسؤولية الناشئة عن أعماله تحديات ومشاكل قانونية ناجمة عن تمتع هذا الكيان بقدر كبير من الاستقلالية، فعندما يكون الإنسان مشرفا بالكامل على عملية صنع قرار للذكاء الاصطناعي يكون قادرا على التنبؤ بتتبع هذه القرارات فيتحمل المسؤولية الناجمة عنها، ولكن ما يمكن تصوره أيضا فكرة تناول مسؤولية الآلة عن بعض السلوكات الضارة والتي تأخذ وصف الجريمة والتي لا يمكن التنبؤ بقراراتها ولا يمكن تجنب نتائجها اعتمادا على خوارزميات التعلم الآلي العميقة والمعقدة.

وتبعا لهذا التطور لن يكون التساؤل حول قيام المسؤولية الجزائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي وتحقق شروطها وقيامها والحديث عن الإدراك والتمييز وحتى التصرف من المسائل الغريبة في القانون الجنائي بالرغم من تردد الفقه والتشريع في إقرارها، وإذا سلمنا

[1] - محمود محمد سويف، المرجع السابق، ص 138.

جدلا بالاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي عن جرائمه فإنه وجب إعادة النظر في منظومة العقوبات التي تصلح أن تطبق عليه، فالعقوبات البدنية والمالية وحتى بدائل العقوبات المستحدثة ليست هي الأمثل للتطبيق على تلك التقنيات لاختلاف طبيعتها ومميزاتها.

لهذا سنتناول في هذا المبحث الجدل القائم حول إقرار المسؤولية الجزائية لكيانات الذكاء الاصطناعي ثم العقوبات المقترحة والتي تصلح للتطبيق على هذه التقنية.

المطلب الأول: قيام المسؤولية الجنائية لإعمال الذكاء الاصطناعي بين التأييد والرفض.

من أجل دراسة المسؤولية الجزائية لكيانات الذكاء الاصطناعي وشروط قيامها ظهرت مجموعة من الاتجاهات تناقش فكرة تبني أحكام المسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي وحدود هذه المسؤولية المفترضة والتأكد من شروط قيام المسؤولية التقليدية في محاولة لدراستها دراسة استشرافية تظهر فيها المسؤولية ومدى إقرارها في الواقع كأهم عائق للتصدي لجرائم الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: الاتجاه المعارض لإقرار المسؤولية الجزائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي.

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن المسؤولية الجزائية لا يمكن أن تثبت إلا للإنسان البشري، ومرد ذلك أن قواعد الإسناد الجنائي تتعلق أساسا بالشخصية القانونية التي لا تثبت أصلا إلا للإنسان وهذا أمر بديهي لأنه يتميز بالوعي والإدراك لما يقترفه، ومن ثم يصعب الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالمسؤولية الجزائية استنادا للحجج التالية:

1- **استحالة إسناد الجريمة للذكاء الاصطناعي بسبب طبيعته:** ويرى أنصار هذا الرأي أن الاتجاه التقليدي في مجال المسؤولية الجزائية تستدعي توافر الإدراك والتمييز والحرية في مرتكب الجريمة لحظة ارتكاب الجريمة، فيما يعتبر الذكاء الاصطناعي مجرد أداة ووسيلة يستخدمها الشخص الطبيعي أو المعنوي فتنتفي بذلك حرية الاختيار عنه وهو ما ينفي عنه م ج لأنه يبقى مجرد تابع لتعليمات والأوامر المبرمجة له.[1]

2- **تعارض فلسفة الجزاء الجنائي مع تقرير المسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي وعدم قابلية اغلب الجزاءات للتطبيق:** يهدف الجزاء الجنائي بشقيه إلى تحقيق فكرة الزجر والردع (الردع العام والخاص) وفقا للنظرية التقليدية وأيضا إصلاح الجاني وفقا للنظرية الوضعية، فإذا سلمنا فرضا أن كيانات الذكاء الاصطناعي ارتكب جريمة فمن غير المعقول فرض عقوبات عليه لان ذلك لن يحقق ردعا عاما لبقية الكيانات الأخرى ولن يحقق الإيلام الكافي الذي يمنعه من التفكير للعودة إلى ارتكاب الجريمة وهو ما يتعارض مع فلسفة التجريم والعقاب على العموم.[2]

3- **جرائم الذكاء الاصطناعي تطبيق محض لنظرية الفاعل المعنوي:** سلم الفقه التقليدي بكون أجهزة الذكاء الاصطناعي من الأشياء عديمة التمييز والإدراك وهو ما يجعل استعمالها لارتكاب الجريمة لا يعدو أن يكون تطبيق لنظرية الفاعل المعنوي، ومفاد

[1] – منية نشناش، متعاقد الذكاء الاصطناعي شخص قانوني جديد؟، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، مجلد 7 عدد 1 جوان 2022، ص 422.

[2] – ادلبي عمر محمد منيب، المسؤولية الجنائية الناتجة عن أعمال الذكاء الاصطناعي، رسالة ماجيستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة قطر، يناير 2023، ص 67.

النظرية أن الفاعل المعنوي هو من يسخر غيره في التنفيذ الجريمة فيكون بذلك أداة في يده يستعين بها في تحقيق العناصر التي تقوم عليها، فالفاعل المعنوي ينفذ الجريمة عن طريق غيره الحسن النية أو غير المسؤول جنائيا كصغير السن أو المجنون.[1]

ومن صور الفاعل المعنوي في التشريع الجزائري ما جاء به نص المادة 45 من ق ع الجزائري وهي صورة التحريض وحمل شخص على ارتكاب الجريمة نتيجة وضعه أو سنه، والعبرة من تجريم هذه الأفعال هو عدم إفلات الفاعل المعنوي من العقاب لتوفر قصد تحقيق النتيجة الإجرامية بغض النظر عن الوسيلة المستعملة من قبل الجاني، وهو الأمر الذي ينطبق على كيانات الذكاء الاصطناعي باعتبارها فاعل مادي نفذ الجريمة لفائدة المصنع أو المبرمج أو المالك فترتب عليه المسؤولية الجنائية فيكون بذلك الروبوت مجرد فاعل مادي وأداة في يد الفاعل المعنوي تماما كمن يستخدم كلب في الاعتداء على الآخرين.[2]

4- عدم مسؤولية المصممين والمنتجين وملاك مستخدمي الروبوت.

يعترض أغلبية الفقهاء على منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي ذلك أن هذه الأنظمة الذكية لم تتطور إلى درجة البرمجة الوضع الموجود عليه البشر، كما أن فكرة منح الشخصية القانونية هي فكرة من تصور الإنسان ومن الإنسان لتنظيم معاملاته وحياته في إطار علاقاته الإنسانية وهو ما لا يمكن تصوره بالنسبة للآلة الذكية.[3]

ولعل ذلك كان السبب في اعتراض الخبراء و المختصين في الذكاء الاصطناعي من 14 دولة أوروبية، حيث وجه هؤلاء مذكرة اعتراض شديدة اللهجة لوقف النقاش داخل البرلمان الأوروبي بخصوص نفي الشخصية القانونية للروبوت لان هذا يستدعي تمتعه بالحقوق الأخرى مثل الزواج والحق في التملك ويعتبرون أن هذه الفكرة إنما وجدت كحيلة من طرف المالك أو المصنع للتنصل من المسؤولية القانونية، بالإضافة إلى أن الفكرة بحد ذاتها تشكل خطرا على النظام العام.[4]

5- خرق مبدأ الشرعية الجنائية:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن نسب الجريمة لكيان الذكاء الاصطناعي يعتبر خرقا لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، فالقاعدة القانونية الجنائية لا تخاطب إلا الأشخاص فاغلب النصوص القانونية تبدأ بكلمة " كل شخص، يعاقب الأشخاص" ولم يأتي على ذكر كيانات الذكاء الاصطناعي.

---

[1] – الفاعل المعنوي اصطلاح ظهر حديثا في الفقه، منشأه التاريخي يعود إلى الفقه الألماني لسد فراغ تشريعي كان يعاني منه ووضع قانوني أدى إلى إفلات بعض المساهمين من العقاب، وكان لهذه النظرية صلة بما هو سائد في الفقه من فكرة لتحديد مفهوم الفاعل في الجريمة وتحديد الصلة بين المساهمة الأصلية والتبعية من جانب آخر.

لمزيد من التفاصيل انظر: هدى قشقوش، شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 254.

[2] – وفاء محمد أبو المعاطي صقر، المسؤولية الجزائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة روح القانون، جامعة طنطا مصر، العدد 96، أكتوبر 2021، ص 87.

[3] – سلام عبد الله كريم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي–دراسة مقارنة– اطروحة دكتوراه، تخصص قانون مدني، كلية الحقوق، جامعة كربلاء العراق، 2021–2022، ص117–118.

[4] – دربال سهام، إشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 14، عدد 29، 2022، ص 456.

وعلى اثر ذلك يستحيل تطبيق أو تقرير المسؤولية الجزائية لتقنيات الذكاء الاصطناعي قانون وأيضا واقعيا لاستحالة توقيع الجزاء عليها واقعيا، ذلك أن الإنسان ليس له شبيه فهو إبداع من الخالق عز وجل وهو مناط التكليف الشرعي وخليفة الله على الارض، وأيضا الروبوت لا يمكنه رفض تعليمات مستخدمه، ولعل ذلك مرده إلى أن القانون لم يكن يتوقع النهضة العلمية التي قد تنتج كيانات جديدة تصلح معها القواعد التقليدية، [1] وإن كنا في المستقبل نستشرف قواعد خاصة تنظم الجانب التشريعي والتنظيمي لفكرة المسؤولية الناتجة عن عمل الروبوتات.

الفرع الثاني: الاتجاه المؤيد لفكرة المسؤولية الجزائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي.

يؤيد هذا الاتجاه منح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية في إشارة إلى أن هذا الأخير يتميز بالعديد من الخصائص منها القدرة على التواصل ومعرفة الذات ومعرفة العالم الخارجي ومستوى معين من الإبداع والقدرة على اتخاذ القرارات المستقلة، وهذه الخصائص والمكنات ناتجة عن البرمجيات والخوارزميات التي أدمجها المبرمج إلى AI.

لأجل هذا وجب منحه الشخصية القانونية لإمكانية تحمله المسؤولية الجزائية عن أعماله وذلك وفق الحجج التالية:

1- **تساوي أنظمة الذكاء الاصطناعي مع البشر**: فالآلة لا يمكن أن تكون شخصا طبيعيا لكنها من المحتمل في المستقبل أن تتساوى مع البشر من ناحية التفكير والتصرفات، وعلى الرغم من أن الذكاء الاصطناعي لا يزال خيالا علميا في الوقت الحاضر لكن لا يوجد سبب لافتراض أن تطوره سيتوقف عند هذا الحد بل من المتوقع أن تتفوق الآلة على ذكاء الإنسان.

وهذا ما حدا ببعض التشريعات القانونية في عام 2017 بالاعتراف بالشخصية للروبوت وهو الروبوت **SOFIA** منحته إياها المملكة العربية السعودية وأيضا إعلان اليابان منح الإقامة الرسمية لبرنامج محادثات الدردشة **CHAT BOT** ومنحته وضع قانوني لصبي يبلغ من العمر سبع سنوات يدعى **شيبوتا ميراي** (عديم التمييز).[2]

2- **الخوف من ارتكاب كيانات الذكاء الاصطناعي جريمة**: ويمكن التغلب على هذه المخاوف عن طريق البرمجة بوضع ضوابط لأخلاقيات الكيان، وقد اقترح أحد مؤلفي الخيال العلمي **"أسيموف"** قوانين ثلاثة لردع المخاوف البشرية وإبقاء الروبوتات الذكية تحت المراقبة.[3]

3- **عدم التلازم الحتمي بين صفة الإنسان والشخصية القانونية**: تعرف الشخصية القانونية بأنها صلاحية الشخص لاكتساب الحقوق وتحمل الواجبات، وحسب النظرية الوضعية يجب التمييز بين الشخصية الإنسانية التي تثبت فقط للإنسان وبين الشخصية القانونية التي تثبت لكونه أهلا لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات.

إن الصفة الشخصية للذكاء الاصطناعي هي صفة مستقلة عن شخص الإنسان ومفهومها مجرد لا يعدو أن يكون القيمة الاجتماعية للشخص، لذلك يمكن أن تمنح كيانات الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية إذا توافرت لديها الأهلية والأمر طبعا رهن مبرمجي AI ومدى منحها القدرة على التعلم والتكيف إلى درجة انفرادها بقرارها الذاتي.

---

[1] –وفاء أبو المعاطي صقر، المرجع السابق، ص 90.

[2] –خالد ممدوح ابراهيم، المرجع السابق، ص 130.

[3] – خالد ممدوح ابراهيم، المرجع نفسه، ص 134.

4- **الضرورة القانونية:** الشخصية القانونية كما سبق الذكر لا تتعلق بالإنسان وحده، فقد سبق و أن اعترف القانون بالشخصية المعنوية في صور عديدة، ونفس الأمر يمكن فعله مع كيانات الذكاء الاصطناعي لأنه يتمتع بقدرات تفاعلية وسمات تنم عن الاستقلالية تفتقر إليها الأشخاص المعنوية فهو خول بذلك أن يعامل كشخص قانوني.[1]

الفرع الثالث: النظرية المقترحة لحل إشكالية الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي (نظرية الحزمة للشخصية القانونية).

تطورت أحكام المسؤولية الجنائية بتطور المفرزات الجديدة في المجتمع، فانحصرت قديما بشخص الإنسان ثم لاحقا ارتبطت نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية بالشخص المعنوي وذلك لمواجهة الأخطار الناتجة عن أعمالها وصولا إلى إشكالية منح AI بعيدا عن مصممه الشخصية القانونية وبالتالي تحمل المسؤولية الجزائية.

وإن كان يبدوا ذلك غريبا وضربا من الخيال كونه جماد أو برنامج كمبيوتر، لكن التطور التكنولوجي جعل منه حقيقة قانونية لا تحتاج إلى إثبات وانه يمكن أن يرتكب جرائم ضمن القانون الجنائي العام فهو بذلك يشكل خطورة إجرامية وجب مواجهتها.

وبين مؤيد ومعارض للاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي ظهر اتجاه آخر واقعي هو نظرية الحزمة للشخصية القانونية أو نظرية الباقة للشخصية القانونية.[2]

مضمون النظرية إنشاء شخصية ثالثة تكون وسط بين الشخصين الطبيعي والمعنوي، ويكون لهذه الشخصية باقة أو حزمة من الخصائص التي تتفق مع كونها آلة مزودة بتقنية **AI** أو برنامج كمبيوتر، فيكون لها بعض الحقوق والواجبات تختلف حسب طبيعة ومكان عمل أنظمة **AI** كالروبوتات والسيارات الذكية وبرامج الكمبيوتر.

تهدف هذه النظرية إلى منح أنظمة الذكاء الاصطناعي ما يسمى بالشخصية الإلكترونية فيسمح لها بكسب الأموال ودفع الضرائب وامتلاك الأصول والتقاضي.

ورغم أن نظرية الحزمة الالكترونية هي نظرية منطقية في ظل تزايد خطر وأضرار الذكاء الاصطناعي في مجتمعاتنا خاصة الذاتية التحكم، إلا أن مضمونها غير قابل للتطبيق حاليا لانعدام الإطار التشريعي والتنظيمي المنظم لعمل هذه الكيانات، وان كانت معظم دول العالم قد أنشأت لجان لرسم السياسة المستقبلية لمواجهة أخطار وجرائم الذكاء الاصطناعي من جهة.

من جهة أخرى نرى أن منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي وفي ظل غياب تشريعي دقيق قد يؤدي إلى استبعاد المسؤولية القانونية للشركة المصنعة والمنتجين والمبرمجين واستغلال هذه الثغرة للهروب من المسؤولية وأيضا استغلال الذكاء الاصطناعي الذي سيكون اقل دقة وأكثر خطرا من اجل تحقيق مصالح شخصية بعيدا عن المساءلة الجزائية المحتملة.

المطلب الثاني: الجزاءات المقررة لأنظمة الذكاء الاصطناعي.

سبق وان ذكرنا أن بعض النماذج لجرائم الذكاء الاصطناعي خاصة التي يرتكبها بنفسه أو حتى عن طريق المنتجين أو المبرمجين أو مالكي أنظمة الذكاء الاصطناعي وشروط قيام المسؤولية الجزائية بشأنها، ولأن كل جريمة يقابلها عقوبة فإنها بالتأكيد تخضع لمبدأ

[1] – منية نشناش، المرجع السابق، ص 424.

[2] – خالد ممدوح ابراهيم، المرجع السابق، ص 135.

الشرعية القانونية المبدأ المنصوص عليه في جل التشريعات الغربية والعربية منها، ولأن معظم التشريعات لم يرد فيها نص صريح يجرم صور السلوكات غير المشروعة لأعمال الذكاء الاصطناعي حتى ولو تضمنت اعتداء على المصالح التي يحميها القانون، فإن ذلك يطرح معه لا محالة مشكلة تصور العقوبات التي يمكن تطبيقها بشأن جرائم AI وهو طرح مستقبلي لما يمكن تطبيقه بشأن جرائم الذكاء الاصطناعي والتي توقع على كل طرف من أطراف المسؤولية الجزائية عن الجرائم المرتكبة.

الفرع الأول: عقوبات توقع على مصنع كيانات الذكاء الاصطناعي.

ونقصد بالمصنع المنتج وهو أكثر معرفة وقدرة على التحكم والتعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي عن طريق برمجته برمجة صحيحة يمكن السيطرة عليه من جهة وأيضا توقي مخاطره بإتباع ضوابط وإجراءات السلامة التي تمنع هذه التقنيات من الخروج عليها وبالتالي إمكانية ارتكاب جرائم مستقبلا.[1]

تقوم مسؤولية المصنع في حالة عدم الالتزام بالضوابط التي تتضمنها التشريعات القانونية المنظمة لعمل المنتج، ويتحمل هو مسؤولية ما يترتب على ذلك من جرائم يرتكبها كيان الذكاء الاصطناعي، فالمصنع الذي يضع برنامجا داخل الروبوت يجعله يحرق المصنع ليلا مسؤول جنائيا عن جريمة الحرق العمد.

أما عن العقوبات التي توقع على المصنع فتتعدد بتعدد الجرائم التي ترتكبها هذه الأنظمة وأيضا باختلاف القصد الجنائي للمصنع نفسه، وهي لا تختلف في مضمونها عن الجزاءات التقليدية التي تتراوح بين العقوبات البدنية (الإعدام، السجن، الحبس) وأيضا العقوبات المالية و العقوبات التكميلية كونها واقعة على إنسان وليس آلة.

الفرع الثاني: عقوبات توقع على مالك (مستخدم) كيانات الذكاء الاصطناعي.

تفترض مسؤولية مستخدم كيانات الذكاء الاصطناعي بمجرد حصوله عليها ووجودها في حوزته كونه المستفيد من هذه التقنية وله القدرة على السيطرة والتحكم فيها، ويعتبر المالك مسؤولا عن كل جريمة يرتكبها كيان الذكاء الاصطناعي إذا استعملها استعمالا غير مشروع وتوقع عليه العقوبات التي تتطابق مع نوع الجريمة وأيضا مع القصد الجنائي.

فمن يستخدم الروبوت الذكي في الاعتداء على الآخرين يعد مرتكبا لجريمة من جرائم القانون العام، ومن يستعمل تطبيق ذكي في عمليات الجوسسة أو خرق الخصوصية يعد مجرما، وذهب الفقه بعيدا من ذلك في أن استخدام الذكاء الاصطناعي في الجريمة أكبر من استخدام الحيوانات نظرا لأن هذا الأخير يتمتع بقدرات فائقة ويمكنه تنفيذ أوامر أكثر صعوبة وتعقيد.[2]

الفرع الثالث: عقوبات توقع على كيانات الذكاء الاصطناعي ذاتها.

لا يمكن الحديث عن عقوبات تطبق على كيان الذكاء الاصطناعي نفسه دون الاعتراف له بالشخصية القانونية، فمناط المسؤولية الجزائية كما سبق الذكر هو الإدراك والتمييز، كما انه لا يمكن توقيع الجزاء إلا إذا كان لهذه التقنية القدرة على التصرف بعيدا عن الأطراف المتصلة بها (المصنع والمستخدم).

[1] – عمر ادلبي، المرجع السابق، ص 105

[2] – محمود محمد سويف،المرجع السابق، ص 143.

وفي هذا الشأن نقول أن التطور الهائل في تصنيع وبرمجة أنظمة الذكاء الاصطناعي جعل لها القدرة على تطوير الذات و بالتالي احتمال ارتكاب جرائم بإرادتها المنفردة دون تدخل من الغير، وعليه استلزم الأمر إيجاد عقوبات تتلاءم وطبيعة هذه التقنية، فلا يتصور تطبيق العقوبات الجنائية التقليدية وإنما يتصوران ندخل تعديلات على الروبوت مثلا مرتكب الجريمة أو تعطيله أو تغيير استخدامه.

من أجل كل ما سبق و استشرافا في المستقبل يرى الفقه المعاصر ضرورة البحث عن عقوبات بديلة تواجه الخطر المحتمل والذي بات وشيكا، ومن شاكلة هذه العقوبات:[1]

- الحل أو الإيقاف والمصادرة وهي عقوبات تشبه عقوبة الإعدام بالنسبة للشخص الطبيعي.
- الجزاءات المالية التي تدفع لخزينة الدولة و تقتطع من الذمة المالية للذكاء الاصطناعي.
- الجزاءات السالبة للحقوق وتتضمن تدابير التأهيل وإعادة البرمجة أو سحب رخصة القيادة في حالة السيارات ذاتية القيادة.

خاتمة

تتجسد أهمية الموضوع محل الدراسة في انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات الحياة، ومع هذا الانتشار الواسع ازدادت تطبيقاتها المستخدمة والمتمثلة بالآلات والتطبيقات الذكية والروبوتات مما قد يؤدي إلى ارتكابها جرائم من القانون الجنائي العام، الأمر الذي يستدعي تحديد مدى مسؤولية هذه الاشخاص جنائياً عن أفعالها الصادرة عن كونها تقنية أو كيان ذكي يتمتع بخصائص فريدة تمنحه القدرة على مضاهاة الذكاء البشري.

من أهم نتائج البحث ما يلي:

– على الرغم من انتشار استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في كافة مجالات الحياة إلا أن التشريعات الجنائية لم تتضمن تعريفا لهذه التقنية وركزت أغلبية التعاريف على كون الذكاء الاصطناعي هو علم الآلة أو الهندسة الذي يحاكي الذكاء البشري.

– الانتشار الواسع لكيانات الذكاء الاصطناعي في ظل التطور التكنولوجي، وتشجيع الدول على تطبيقها في جميع نواحي الحياة لتمتعها بالاستقلالية والذاتية في تطوير نفسها، وهو ما يشكل سلاحا ذو حدين لاحتمال ارتكابها لجرائم بعيدا عن مسؤولية المنتج أو المصنع.

5 – عدم ملاءمة نصوص القانون الجنائي العام في استيعاب وتنظيم وتحديد المسؤولية الجنائية والعقاب عن الجرائم المترتبة على استخدام كيانات الذكاء الاصطناعي.

من أجل كل ذلك توصلنا لمجموعة من الاقتراحات نوردها كالتالي:

– ضرورة مواكبة التشريعات الجنائية الحالية للتطور الحاصل في مجال الذكاء الاصطناعي بإدخال تعديلات تشريعية تتلاءم مع الجرائم المستحدثة التي من الممكن أن يتسبب بها استخدام تطبيقاتها.

– البحث عن عقوبات ملاءمة للجرائم الناتجة عن استخدام ت الذكاء الاصطناعي، وتشديد العقوبة إذا تعلق الأمر بمصنعي أو مالكي هذه الكيانات لعدم إفلاتهم من العقاب.

[1] – عمر ادلبي، المرجع السابق، ص 109.

– وضع ضوابط تحدد معايير صناعة وبرمجة واستخدام آلات وبرامج الذكاء الاصطناعي لتجنب ارتكاب أخطاء جسيمة من هذه الكيانات.

– التنبيه لخطورة الموضوع في ظل الانتشار الواسع لهذه الكيانات والتي صارت جزءا لا يتجزأ عن واقعنا بعقد ندوات وملتقيات علمية عرضها إعلامي وتحسيسي للمساهمة في تفادي الخطر القادم من التكنولوجيا.

قائمة المراجع والمصادر:

– الذكاء الاصطناعي، مركز البحوث والمعلومات، غرفة ابها السعودية: رؤية 2030.

– ادلبي عمر محمد منيب، المسؤولية الجنائية الناتجة عن أعمال الذكاء الاصطناعي، رسالة ماجيستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة قطر، يناير 2023. – أم كلثوم جماعي، واقع استخدام الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالتمكين الإداري من وجهة نظر موظفي شركة الاتصال اوريدو الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 14/ العدد 1 (2023).

– بتشيم بوجمعة، الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الحديثة على ضوء أحدث أحكام التشريع والقضاء المقارن إلى غاية سنة 2022، دار الفا للوثائق، الجزائر 2022.

– باسم محمد فاضل مدبولي، النظام القانوني للروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2023.

– ترتيل الدرويش(2023)، المسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 9 العدد 8 ، 2021.

– دربال سهام، إشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 14، عدد 29، 2022.

– خالد ممدوح إبراهيم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2022

– عبد الله أحمد مطر الفلاسي، المسؤولية الجنائية الناتجة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية،

محمود محمد يوسف، جرائم الذكاء الاصطناعي(المجرمون الجدد)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2022.

منية نشناش، متعاقد الذكاء الاصطناعي شخص قانوني جديد؟، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، مجلد 7 عدد 1 جوان 2022.

– سلام عبد الله كريم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي –دراسة مقارنة– اطروحة دكتوراه، تخصص قانون مدني، كلية الحقوق، جامعة كربلاء العراق، 2021–2022.

– هدى قشقوش، شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.

– وفاء محمد أبو المعاطي صقر، المسؤولية الجزائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة روح القانون، جامعة طنطا مصر، العدد 96، أكتوبر 2021.

References :

- al-dhakā’ alāṣṭnā‘y, Markaz al-Buḥūth wa-al-Ma‘lūmāt, Ghurfat abhā al-Sa‘ūdīyah : ru’yah 2030.

- Idlibī ‘Umar Muḥammad Munīb, al-Mas’ūlīyah al-jinā’īyah al-nātijah ‘an a‘māl al-dhakā’ alāṣṭnā‘y, Risālat mājīstīr fī al-qānūn al-‘āmm, Kullīyat al-Ḥuqūq, Jāmi‘at Qaṭar, Yanāyir 2023. -

-- Umm Kulthūm jamā‘ī, wāqi‘ istikhdām al-dhakā’ alāṣṭnā‘y wa-‘alāqatuhu bāltmkyn al-idārī min wijhat naẓar muwaẓẓafī Sharikat al-ittiṣāl awrydw al-Jazā’ir, Majallat al-iqtiṣād al-jadīd, al-mujallad 14 / al-‘adad 1 (2023).

- Bāsim Muḥammad Fāḍil Madbūlī, al-niẓām al-qānūnī llrwbwtāt Dhāt al-dhakā’ alāṣṭnā‘y, Dār al-Fikr al-Jāmi‘ī, al-Iskandarīyah, 2023

-- btshym Būjum‘ah, al-dhakā’ alāṣṭnā‘y fī manẓūmat al-‘adālah al-ḥadīthah ‘alá ḍaw’ aḥdath Aḥkām al-tashrī‘ wa-al-qaḍā’ al-muqāran ilá Ghāyat sanat 2022. Dār Alfā lil-Wathā’iq, al-Jazā’ir 2022.

- Bāsim Muḥammad Fāḍil Madbūlī, al-niẓām al-qānūnī llrwbwtāt Dhāt al-dhakā’ alāṣṭnā‘y, Dār al-Fikr al-Jāmi‘ī, al-Iskandarīyah 2023.
- trtyl al-Darwīsh (2023), al-Mas’ūlīyah al-jazā’īyah lldhkā’ alāṣṭnā‘y, Majallat al-Dirāsāt al-qānūnīyah, al-mujallad 9 al-‘adad 8 2021.
- Dirbāl Sihām, Ishkālīyat al-i‘tirāf bālshkhṣyh al-qānūnīyah llrwbwt al-dhakī, Majallat al-Ijtihād al-qaḍā’ī, Jāmi‘at Muḥammad Khayḍar Baskarah, al-mujallad 14, ‘adad 29. 2022.
- Khālid Mamdūḥ Ibrāhīm, al-tanẓīm al-qānūnī lldhkā’ alāṣṭnā‘y, Dār al-Fikr al-Jāmi‘ī, al-Iskandarīya 2022.
- ‘Abd Allāh Aḥmad Maṭar al-Fallāsī, al-Mas’ūlīyah al-jinā’īyah al-nātijah ‘an akhṭā’ al-dhakā’ alāṣṭnā‘y, al-Majallah al-qānūnīyah /
- Maḥmūd Muḥammad Yūsuf, Jarā’im al-dhakā’ alāṣṭnā‘y (almjrmwn al-judud), Dār al-Jāmi‘ah al-Jadīdah, al-Iskandarīyah, 2022.
- Munyat nshnāsh, mt‘āqd al-dhakā’ alāṣṭnā‘y Shakhṣ qānūnī jadīd?, Majallat Abḥāth qānūnīyah wa-siyāsīyah, mujallad 7 ‘adad 1 Juwān 2022.
- Sallām ‘Abd Allāh Karīm, al-tanẓīm al-qānūnī lldhkā’ alāṣṭnā‘y-drāsh mqārnt-aṭrwḥh duktūrāh, takhaṣṣuṣ Qānūn Madanī, Kullīyat al-Ḥuqūq, Jāmi‘at Karbalā’ al-‘Irāq, 2021-2022.
- Hudá Qashqūsh, sharḥ Qānūn al-‘uqūbāt al-qism al-‘āmm, Dār al-Nahḍah al-‘Arabīyah, al-Qāhirah, 2010.
- Wafā’ Muḥammad Abū al-Ma‘āṭī Ṣaqr, al-Mas’ūlīyah al-jazā’īyah ‘an Jarā’im al-dhakā’ alāṣṭnā‘y, Majallat Rūḥ al-qānūn, Jāmi‘at Ṭanṭā Miṣr, al-‘adad 96, Uktūbir 2021.